الأمم المتحدة

S/2011/675

مجلس الأمن

Distr.: General
31 October 2011
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

أولا – مقدمة وأولويات البعثة

١ – يقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، الذي قرر المجلس بموجبه إنشاء بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وطلب فيه إلي تقديم تقارير دورية عن تنفيذ ولايتها. ويغطي التقرير أنشطة البعثة، وما طرأ من تطورات متعلقة بها، في الفترة الممتدة من ١٦ تموز/يوليه إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١.

٢ – ولا تزال أولويات البعثة، المتعلقة بتعزيز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان في كوسوفو وفي المنطقة على حالها، دون تغيير. وما فتئت البعثة تعزز هذه الأهداف عن طريق التواصل مع بريشتينا وبلغراد، وطوائف كوسوفو، ومع الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية. وتواصل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وقوة كوسوفو أداء دوريهما الهامين ضمن إطار قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). ووفقاً للبيان الرئاسي الصادر عن مجلس الأمن في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (S/PRST/2008/44) وتقريري المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (S/2008/692)، تعمل بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو القانون تحت سلطة الأمم المتحدة العامة وفي إطار عملها الحيادي إزاء مركز الإقليم. وتواصل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وقوة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون التعاون والتنسيق مع البعثة . وكذلك تواصل وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها العمل بشكل وثيق مع البعثة.

ثانيا – شمال كوسوفو

٣ – طغت الحالة على الأرض في شمال كوسوفو على جميع التطورات السياسية الأخرى في كوسوفو خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فبعد إلغاء جلسة ٢٠ تموز/يوليه للحوار الذي يقوم الاتحاد الأوروبي بتيسيره، فرضت سلطات كوسوفو حظرا على الواردات من صربيا،

031111 031111 11-56782 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

كإجراء عكسي ردا على معاملة صربيا للبضائع التي منشؤها كوسوفو؛ وكانت صربيا قد رفضت إدخال البضائع التي منشؤها كوسوفو منذ عام ٢٠٠٨، وإذ أنها لم تعترف بالأختام الجمركية المستخدمة في كوسوفو. وفي ٢٥ تموز/يوليه، حاولت سلطات كوسوفو نشر الوحدات الخاصة التابعة لشرطة كوسوفو والمعنية بالعمليات الإقليمية في المعبرين الحدوديين المأذون بهما في شمال كوسوفو وهما، البوابة ١ (يارينيي) والبوابة ٣١ (برنياك)، بهدف معلن يتمثل في فرض الحظر على نطاق كوسوفو وإرساء القانون والنظام. و لم تجر هذه المحاولة بالتنسيق مع جهات الوجود الدولي أو الطوائف محليا. وقبل ٢٥ تموز/يوليه، كانت بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون الجهة المسؤولة عن البوابتين وكانت تمارس سيطرة جزئية من خلال تسجيل حركة المرور التجارية والمسح الضوئي للوثائق؛ وكان يجري تقاسم المعلومات المكتسبة مع شرطة وجمارك كوسوفو، وكذلك مع السلطات الصربية.

٤ - وفي رد فعل على الإجراءات التي قامت بها بريشتينا، نصب صرب كوسوفو المحليون، الذين لا يزالون يرفضون سلطة مؤسسات كوسوفو، حواجز طرقية على طول الطرق المؤدية إلى البوابتين، وهو ما أعاق فعليا تحركات الوحدات الخاصة التابعة لشرطة كوسوفو. وتدخلت قوة كوسوفو لتيسير انسحاب هذه الوحدات من شمال كوسوفو، ولكن مما يؤسف له أن تبادلا لإطلاق النار اندلع خلال تحرك الوحدات، وهو ما أسفر عن موت أحد ضباطها بالقرب من زوبين بوتوك في ٢٦ تموز/يوليه. وأدى تحقيق أجرته بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في حادثة القتل إلى إصدار أوامر بإلقاء القبض على ستة أفراد. ودعمت قوة كوسوفو نشر أفراد الشرطة وموظفي الجمارك التابعين لكوسوفو في البوابتين، وهو ما عارضته طائفة صرب كوسوفو معارضة شديدة. وفي ٢٧ تموز/يوليه، أثناء تجمع متظاهرين صرب عن المعبر الحدودي، قام بعض الأفراد بإشعال النار في المرافق الجمركية في البوابة ١. وكذلك نصب أفراد من الطائفة الصربية حواجز طرقية في جميع الطرق الرئيسية في شمال كوسوفو وأصروا على أنهم سيبقون عليها حتى تعاد البوابتان ١ و ٣١ إلى الوضع الذي كان قائما قبل ٢٥ تموز/يوليه. وردا على العنف، قامت قوة كوسوفو بإغلاق البوابتين مؤقتا وأعلنتهما ''منطقتين عسكريتين محظورتين''. وفي ٥ آب/أغسطس، توسط قائد قوة كوسوفو في التوصل إلى ''تفاهم مشترك'' من ١١ نقطة بين بلغراد وبريشتينا، مما فتح الطريق أمام خفض حدة التوترات، على الرغم من التفسيرات المختلفة التي يقول بها الجانبان. وقد أسفر التفاهم، الذي ينطوي على استمرار سيطرة قوة كوسوفو على البوابتين حتى استئناف الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي وبموعد نهائي محدد في ١٥ أيلول/سبتمبر، عن تخفيف تدريجي، وإن لم يكن كاملا، في حدة التوترات في شمال كوسوفو وإزالة جميع الحواجز الطرقية تقريبا. وسمح للمركبات التي تزن أكثر من ٣,٥ طن وتحمل لوازم طبية

أو بضائع ذات أغراض إنسانية بالمرور عبر البوابتين ١ و ٣١. وطبق المبدأ نفسه في ما يتعلق بالبضائع المرسلة إلى المواقع التابعة للكنيسة الأرثوذكسية الصربية.

٥ - وفي جلسة الحوار التي عقدت في ٢ أيلول/سبتمبر في بروكسل، وافقت صربيا على الاعتراف بأختام جمارك كوسوفو، وهو ما يتيح، بالتالي، استئناف تدفقات التجارة المتبادلة. وبعد ذلك مباشرة، بدأت سلطات كوسوفو الإعلان عن أنها تنوي إنشاء وظائف كاملة لمراقبة الحدود والجمارك عند البوابتين، بعد انقضاء الموعد النهائي المحدد للنظام الذي أقامته قوة كوسوفو عند البوابتين، وكتدبير تنفيذي منبثق عن الاتفاق الذي تم التوصل إليه في ٢ أيلول/سبتمبر. وبالفعل، في ١٦ أيلول/سبتمبر، تولت بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون، السيطرة على كلتا البوابتين وفقا لخطة تشغيلية أعدتها بريشتينا ونسقتها مع بعثة الاتحاد الأوروبي وقوة كوسوفو، وضمنت وجود موظف جمارك واحد تابع لكوسوفو، بصفة مراقب، وضابطين من شرطة الحدود التابعة لكوسوفو في كل منهما.

٦ - غير أن صرب كوسوفو في الشمال عززوا حواجزهم الطرقية عند البوابتين ١ و ٣١ ونصبوا حواجز طرقية إضافية على طول طرق أخرى من أجل الاحتجاج على نشر ضباط جمارك كوسوفو في البوابتين، وعلى ما زعم المحتجون أنه موقف غير حيادي لقوة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون. وفي حين أن البوابتين الشماليتين بقيتا مغلقتين فعليا من جراء الحواجز الطرقية، استخدم صرب كوسوفو المحليون طرقا جانبية وبديلة متعددة للالتفاف حول المعبرين اللذين أذنت بهما بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في عام ٢٠٠١.

٧ - وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر، حاول المحتجون عند البوابة ١ إزالة الأسلاك الشائكة التي وضعتها قوة كوسوفو لحماية مركز لتفتيش المركبات تابع لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في طريق جانبي يستخدمه صرب كوسوفو. وردت قوة كوسوفو باستخدام الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي. وأفادت قوة كوسوفو أن المحتجين قاموا أثناء الاشتباك الذي أعقب ذلك بقذف ''قنابل أنبوبية'' على الجنود، وعندما حاول أحد المحتجين الاستيلاء على سلاح جندي من القوة، استخدم جندي ثان الذخيرة الحية وأطلق النار على المهاجم في ساقه. وأصيب تسعة جنود من قوة كوسوفو بجروح تتراوح بين الخفيفة والسطحية. ووفقا لمدير المستشفى في شمال ميتروفيتشا، قُبل سبعة مرضى يعانون من إصابات بالرصاص من جراء الاشتباك، في حين عولج ١٩ محتجا أصيبوا بجروح طفيفة من جراء الرصاص المطاطي في المرافق الصحية المحلية، وأفيد أن ٩٢ شخصا عولجوا من إصابات نتجت

عن تعرضهم للغاز المسيل للدموع. وأصيبت إحدى سيارات الإسعاف التابعة لصرب كوسوفو كانت تنقل الجرحى برصاصة لم تتسبب في وقوع إصابات إضافية.

٨ - وفي أعقاب الاشتباكات، أصدرت سلطات كوسوفو بيانا صحفيا أعلنت فيه التزامها بسيادة القانون وحرية الحركة في شمال كوسوفو، ''بما يتماشى والامتثال الكامل لدستور جمهورية كوسوفو'' وأضافت أن ''ردود الفعل العنيفة التي وقعت ضد جنود قوة كوسوفو هي ردود فعل لأشخاص يناهضون سيادة القانون ويقترنون بالهياكل الإجرامية والتهريب والجريمة المنظمة''. ووجه رئيس صربيا بوريس تاديتش نداء لتهدئة الحالة باعتبار أن ''الحفاظ على السلام و [مواصلة] الحوار هما السبيل الوحيد لحل المشاكل''، ودعا قوة كوسوفو إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس.

٩ - وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، تلقيت رسالة من الممثل الدائم لصربيا لدى الأمم المتحدة يطلب فيها أن تجري الأمم المتحدة تحقيقا عاجلا ''من أجل تثبيت جميع الحقائق ذات الصلة في ما يتعلق باستخدام القوة المسلحة ضد المدنيين في ٢٧ أيلول/سبتمبر''، وقد أحالتها إلى مجلس الأمن. وأعلن الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي أن قوة كوسوفو تصرفت بما يتفق مع ولايتها وأنه ليس هناك ما يبرر إجراء تحقيق خاص.

١٠ - وتساهم هذه الأحداث في حدوث تدهور كبير في الحالة الأمنية في شمال كوسوفو واستقطاب المواقف واتساع الفجوة بين الطوائف في شمال كوسوفو والمؤسسات في بريشتينا. وتواصل البعثة العمل كوسيط نزيه وينظر إليها جميع أصحاب المصلحة بوصفها كذلك. وتتواصل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بفعالية مع جميع الأطراف وعلى جميع المستويات، حيث تحثها على ممارسة ضبط النفس وتؤكد على ضرورة الحوار من أجل إيجاد حلول مستدامة للمنازعات والقضايا التي طال أمدها المتصلة بشمال كوسوفو. ويحث ممثلي الخاص بالنيابة جميع الأطراف على اتخاذ التدابير اللازمة لمنع أي عنف إضافي. وهو يشجع بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون وقوة كوسوفو على المشاركة بفعالية مع صرب شمال كوسوفو من أجل زيادة التنسيق وتبادل المعلومات وبناء الثقة في المجتمعات المحلية. ونتيجة لذلك، شُرع بعقد اجتماعات تنسيقية أسبوعية تضم ممثلي صرب شمال كوسوفو وقوة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وفي حين أن ١٦ حاجزا كان ما يزال قائما في شمال كوسوفو حتى تاريخ هذا التقرير، فقد طلب العمد الأربعة للبلديات الصربية في شمال كوسوفو الذين تدعمهم بلغراد عقد اجتماع مع قادة قوة كوسوفو، وقامت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بتيسيره.

١١ - وفي تطور منفصل في شمال كوسوفو، تلقت مؤسسة تريبتشا/الشمال في ٨ آب/أغسطس معلومات تفيد بأن إدارة الضرائب في كوسوفو صادرت أموالا للمؤسسة مودعة في أحد المصارف العاملة في كوسوفو، وذلك بسبب الضرائب المستحقة لإدارة الضرائب حسبما زعم. وباعتبار أن هذا الحجز نفذ على نحو ينتهك القانون المعمول به في كوسوفو، ناشدت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو الدائرة الخاصة للمحكمة العليا في كوسوفو المعنية بالمسائل ذات الصلة بوكالة كوسوفو الاستئمانية، والتي تتألف أساسا من قضاة من بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون، لإصدار أمر يعكس مفعول الحجز على الحسابات المصرفية المعنية، ويأمر إدارة الضرائب بإعادة جميع الأموال المحتجزة إلى تريبتشا/الشمال. وقد يسبب استمرار حجز الحسابات المصرفية للمؤسسة ضررا لا يمكن إصلاحه في المؤسسة، وهو لا يتيح لها دفع مرتبات الموظفين الذين يتجاوز عددهم ٣ ٦٠٠ موظف. ومما يؤسف له أنه على الرغم من الطلب العاجل الذي تقدمت به البعثة، فإن الدائرة الخاصة لم تصدر أي قرار حتى الآن.

١٢ - وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، حجزت شرطة كوسوفو ٢٠ شاحنة محملة بمركزات من تريبتشا/الشمال. واحتجزت الشرطة سائقي الشاحنات لدخولهم كوسوفو بصورة غير قانونية حسبما زعم، وذلك بعد أن عبروا الحدود من معابر حدودية غير رسمية. وأفرج عن سائقي الشاحنات بعد يومين من الحبس وبعد دفع غرامة. وتدعي شرطة كوسوفو أنها وجدت مخالفات في تسجيل ثلاثة من الشاحنات الـ ٢٠ وأنها أرسلت طلبات تحقق إلى بلغراد من خلال مكتب المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ومكتب اتصال الشرطة الدولية في البعثة. ولا تزال جميع الشاحنات محتجزة لدى شرطة كوسوفو، ولم تصل الردود بعد من بلغراد. وقد منع هذا الإجراء تريبتشا/الشمال من تلقي الإيرادات من عمليات التعدين التي تقوم بها، وهو سيؤثر كذلك سلبا في قدرتها على الوفاء بكشف المرتبات الخاص بها.

ثالثا - التواصل بين بريشتينا وبلغراد والترتيبات العملية

١٣ - استمرت عملية الحوار التي ييسرها الاتحاد الأوروبي خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مصحوبة بفترات انقطاع وبنجاح متفاوت. وأُلغي الاجتماع الذي كان من المتوقع عقده في ٢٠ تموز/يوليه، عندما خلص ميسر الاتحاد الأوروبي، بعد مناقشة مع الطرفين، إلى أنه لا يمكن تحقيق أي اتفاق بشأن القضايا التي كان قد اعتبرها وشيكة الحل، بما في ذلك قضية الأختام الجمركية لكوسوفو، وأن عقد الاجتماع في ذلك الموعد سيأتي بنتائج عكسية. وفي غياب اتفاق على الأختام الجمركية، بدأت السلطات في كوسوفو تنفيذ الحظر على البضائع

الصربية في ٢٢ تموز/يوليه. وردّت السلطات الصربية على الحظر بأن شرعت باتخاذ إجراءات لتسوية النزاع في إطار اتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى.

١٤ - وفي ٢ أيلول/سبتمبر، تُوّج استئناف الحوار بإبرام اتفاقات بشأن الأختام الجمركية والوثائق المرافقة لشحنات البضائع. ووفقا لذلك، وفي ٨ أيلول/سبتمبر، خلال اجتماع لاتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى يسّرته بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، أبلغ ممثلون عن بلغراد وبريشتينا اللجنة الخاصة المشتركة بأن القضية قد حُلّت أثناء الحوار وأن التجارة ستعود قريبا إلى وضعها الطبيعي. ويمثل هذا الاتفاق نهاية فترة طويلة من العقبات التي عرقلت التدفقات التجارية بين الجانبين. ونتيجة لاتفاق ٢ أيلول/سبتمبر، يبدو أن تدفقات التجارة قد استؤنفت خلال شهر أيلول/سبتمبر، باستثناء ما يمر منها عبر البوابتين ١ و ٣١ في شمال كوسوفو.

١٥ - وتم التوصل أيضا إلى اتفاقات بشأن قضية السجلات العقارية؛ فقد اتفق الطرفان على إنشاء سجل عقاري كامل الموثوقية في كوسوفو، من أجل توفير اليقين القانوني وحماية حقوق الناس الذين لديهم مطالبات مشروعة تتعلق بالممتلكات. ويتضمن التوفيق بين السجلات العقارية نقل المعلومات المتعلقة بالسجلات العقارية وكذلك المقارنة بين السجلات الموجودة، وينطوي على استخدام إحدى الوكالات الفنية والمساعي الحميدة للممثل الخاص للاتحاد الأوروبي. وستُرصَد هذه العملية من قبل فريق تنفيذ ثلاثي الأطراف يرأسه الاتحاد الأوروبي ويشارك فيه خبراء في السجلات العقارية من الطرفين. وستُحل مشكلة التناقضات في المعلومات المتعلقة بالسجلات العقارية من خلال آلية للفصل في المنازعات.

١٦ - ولم يسفر عقد مزيد من المناقشات بشأن الاتصالات السلكية واللاسلكية والطاقة والشهادات الجامعية عن أي اتفاق، رغم أن الطرفين أعربا عن التزامهما بمواصلة النظر في الجوانب التقنية والسياسية لهذه القضايا.

١٧ - ورغم الاتفاقات التي أبرمت في بداية أيلول/سبتمبر والتطورات الإيجابية التي أعقبتها في مجال التجارة، لم تعقد جولة الحوار التي كانت مقررة إثر ذلك في ٢٧ و ٢٨ أيلول/سبتمبر؛ إذ أعلن الوفد الصربي أنه غير مستعد للدخول في محادثات بشأن جدول الأعمال المتفق عليه سابقا، ما لم تناقش أيضا التطورات التي حدثت في البوابات الشمالية يوم ٢٧ أيلول/سبتمبر وتبعاتها. ومنذ ذلك الحين، ظلت عملية الحوار مجمدة كما أن الجهود التي يبذلها ميسر الاتحاد الأوروبي للتوصل إلى اتفاق مع الجانبين بشأن شروط استئنافها لم تسفر

عن نتائج حتى الآن. وبما أن بعثة الأمم المتحدة غير مشاركة في الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي، فهي لا تستطيع حل النزاعات بشأن ما تم الاتفاق عليه فعلا في أي اجتماع.

١٨ - واستكمالا للدعم المقدم لعملية الحوار الرسمي، عقد ممثلو البعثة أيضا اجتماعات منتظمة مع سلطات كوسوفو على المستوى السياسي ومستوى العمل. وواصل ممثلي الخاص بالنيابة عقد اجتماعات منتظمة مع القيادة السياسية في بلغراد في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر، بالتنسيق الوثيق مع ممثلي في بلغراد.

١٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت بلغراد وبريشتينا التعاون في قضية المفقودين. وعقد فريق بلغراد - بريشتينا العامل المعني بالأشخاص المفقودين، الذي ترأسه لجنة الصليب الأحمر الدولية، اجتماعه الأول في ١٥ تموز/يوليه ٢٠١١، بعد توقف دام أكثر من ستة أشهر. وخلال الفترة قيد الاستعراض، حُدِّدت هوية رفات سبعة أفراد آخرين، لينخفض بذلك الرقم الذي قدرته اللجنة للأشخاص الذين بقوا مفقودين حتى ٢٩ أيلول/سبتمبر إلى ١ ٨٠٢ شخص. ولا تزال مشكلة المفقودين تشكل تحديا كبيرا للجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة بين الطوائف وتستمر في عرقلة عمليات العودة.

رابعا - الأمن

٢٠ - تأثر الوضع الأمني العام سلبا جراء محاولة سلطات كوسوفو في ٢٥ تموز/يوليه تأكيد سيطرتها على البوابتين ١ و ٣١. ورغم أن ارتفاع حدة التوترات في الشمال لم يؤد إلى زعزعة الحالة الأمنية بشكل عام في كوسوفو جنوب إيبر/إيبار، فقد ارتفع عدد حوادث العنف التي تؤثر على السكان الصرب في تلك المنطقة، في أعقاب أحداث تموز/يوليه.

٢١ - وكانت هناك زيادة بنسبة ٢٤ في المائة في الحوادث التي تؤثر على طوائف الأقليات في كافة أنحاء كوسوفو في الفترة المشمولة بالتقرير، مقارنة بالفترة من ١٦ تموز/يوليه إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، إذ سُجِّل وقوع ١٥١ حادثا، منها ٣٨ حادثا في الشمال. وشملت هذه الحوادث ١٣ حالة تخريب للكنائس والمقابر الأرثوذكسية الصربية، و ١٣ حالة رمي بالحجارة على المركبات التي تحمل لوحات تسجيل صربية وهي تعبر المناطق التي يسكنها الألبانيون في كوسوفو. وارتفعت نسبة الأضرار التي لحقت بالمنازل غير المأهولة التي يمتلكها صرب كوسوفو (تم التبليغ عن ٦٣ حالة). ووقع أخطر الأحداث في قرية سيرنيتشه/سيرنيكا (بلدية جيلان/جيلاني) التي يسكنها خليط عرقي، حيث تضررت ٨ من تلك المنازل، وفي قرية ليفوشي/ليفوشا (بلدية بيجي/بيتش)، حيث تعرض للسطو ٣٠ منزلا غير مأهول يمتلكها صرب كوسوفو.

٢٢ - وتشكل حالات السطو على منازل صرب كوسوفو وسرقة ممتلكاتهم من قبيل الآلات الزراعية والماشية جزءا كبيرا من جميع الحوادث (٤٧ حالة مبلغ عنها). وأكثر الحوادث شيوعا التي أُبلغ عنها وقع في مواقع العائدين من صرب كوسوفو الموجودة في قريتي سفينياري/سفينيار وبابلاك/بابلياك. وفي ردة فعل على كل تلك الحالات، أصدرت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بيانا عاما يدعو إلى اتخاذ إجراءات مؤسسية لمنع تكرارها. وفي حين يمكن وصف الحالات المذكورة أعلاه بأنها حوادث ليست ذات أهمية تذكر، فإن تلويث البئر التي تزود السكان المحليين بمياه الشرب في قرية أوبراسكه/أوبراسك التي يقطنها صرب كوسوفو، والمبلغ عنها في ٩ آب/أغسطس، يمثل حادثة أخطر بكثير.

٢٣ - وكان أخطر الحوادث الذي أثر على مجتمعات الأقليات هو مقتل أحد رجال صرب كوسوفو وجرح ابنه في حادث إطلاق نار خارج مطعم في قرية زيرزي/زرزي (بلدية راهوفيك/أوراهوفاتش) التي تقطنها أغلبية من ألبان كوسوفو في ٢ تشرين الأول/أكتوبر. ولا يزال التحقيق جاريا.

٢٤ - وكان من بين الاتجاهات الايجابية لهذه الفترة الجهود المتزايدة التي تبذلها سلطات كوسوفو لمكافحة الجريمة المنظمة، لا سيما من خلال الإجراءات المنسقة التي تتخذها لمكافحة الاتجار بالبشر والتهريب وغسيل الأموال والاتجار بالمخدرات. وكان من بين التطورات الإيجابية الأخرى انخفاض عدد جرائم القتل (بنسبة ٥٠ في المائة)، والتهديدات بالقنابل (بنسبة ١٦ في المائة) والسطو المسلح (بنسبة ٨ في المائة). ومع ذلك، ورغم أن الفترة شهدت أيضا انخفاضا قدره ٢٦ في المائة في عدد حوادث إطلاق للنار، فقد أصيب أكثر من ٤٠ شخصا جراء إطلاق النار. وشهدت أيضا الفترة المشمولة بالتقرير انخفاضا في عدد الحوادث التي تؤثر على الوجود الدولي وأصوله.

خامسا - سيادة القانون

٢٥ - واصلت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو رصد الأنشطة وممارسة بعض المسؤوليات في مجال سيادة القانون، وكذلك التعاون على المستوى التقني مع وزارتي العدل والداخلية في كوسوفو، ووزارة العدل في صربيا. وواصلت البعثة أيضا تيسير الاتصالات بين السلطات الصربية والدول غير المعترفة بكوسوفو ووزارة العدل في كوسوفو، بما في ذلك ما يتصل بتلقّي طلبات المساعدة القانونية المتبادلة وإحالتها.

٢٦ - وما زالت حالة الجمود بين وزارتي العدل في كل من كوسوفو وصربيا قائما بشأن المساعدة القانونية المتبادلة، إذ لا تجهز وزارة العدل في كوسوفو أية وثيقة ترد من نظيرتها

الصربية عبر البعثة، ولا تجهز الوزارة الصربية أية وثيقة ترد مباشرة من نظيرتها في كوسوفو. ولا تزال البعثة تشارك في المناقشات الرامية لمعالجة هذا الوضع، بما في ذلك المناقشات مع بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو. وفي ١٢ آب/أغسطس، وقعت بعثة الاتحاد الأوروبي مع وزارة العدل في كوسوفو ترتيبا فنيا بشأن تقديم المساعدة القانونية المتبادلة. وفي إطار ذلك الترتيب، تضطلع بعثة الاتحاد الأوروبي بالمسؤولية التي تتولاها حاليا بعثة الأمم المتحدة لتيسير نقل طلبات الحصول على المساعدة القانونية المتبادلة بين الدول غير المعترفة بكوسوفو ووزارة العدل في كوسوفو. وتؤيد بعثة الأمم المتحدة مبادرة بعثة الاتحاد الأوروبي، وريثما يتم إبرام اتفاقات مخصصة بين بعثة الاتحاد الأوروبي والدول غير المعترفة، ستواصل بعثة الأمم المتحدة تيسير طلبات الحصول على المساعدة القانونية المتبادلة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أحالت بعثة الأمم المتحدة ١٩ طلبا من وزارة العدل في صربيا إلى وزارة العدل في كوسوفو، حيث صُنِّفت إلا أنها لم تُجهَّز. وخلال الفترة ذاتها، أحالت بعثة الأمم المتحدة إلى وزارة العدل في صربيا ٤٦ طلبا لدائرة الوثائق القضائية وردت من الدائرة الخاصة التابعة للمحكمة العليا بشأن المسائل المتعلقة بوكالة كوسوفو الاستئمانية؛ ويجري العمل حاليا على تجهيز هذه الطلبات.

٢٧ - وسهلت بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو أيضا التفاعل اليومي مع منظمة الإنتربول والدول الأعضاء فيها. وقد ورد ثمانية عشر طلبا لإصدار نشرات اعتقال دولية؛ ويسّرت البعثة إصدار ٧ ''نشرات حمراء'' من الإنتربول، في حين أن الأحد عشر طلبا المتبقية لا تزال في انتظار تقديم الوثائق المطلوبة من بعثة الاتحاد الأوروبي أو من السلطة القضائية المحلية.

٢٨ - وواصلت بعثة الأمم المتحدة تقديم خدمات تصديق الوثائق، للمقيمين في كوسوفو وبناء على طلب من الدول غير المعترفة على حد سواء، وخاصة تصديق وثائق الحالة المدنية والمعاشات التقاعدية والوثائق الأكاديمية.

٢٩ - وفي ٢٩ آب/أغسطس، أعلنت بعثة الاتحاد الأوروبي عن تعيين كلينت وليامسون من الولايات المتحدة الأمريكية مدعيا عاما رئيسيا لفرقة العمل الخاصة بالتحقيق التابعة لها، والتي تولت المسؤولية عن التحقيقات الأولية التي بدأتها بعثة الاتحاد الأوروبي في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ في الادعاءات الواردة في تقرير المقرر الخاص لمجلس أوروبا، ديك مارتي، بعنوان ''التحقيق في ادعاءات بمعاملة الأشخاص معاملة لاإنسانية والاتجار غير المشروع في الأعضاء البشرية في كوسوفو''. ويتوقع أن يتولى السيد وليامسون مهامه في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر. وتظل بلغراد ترى أنه ينبغي لمجلس الأمن إنشاء هيئة مستقلة، لها سلطات التحقيق في ألبانيا وما يتجاوزها، لقيادة التحقيقات.

٣٠ - وفي ٢ أيلول/سبتمبر، أكد قاض من بعثة الاتحاد الأوروبي قرار اتهام عضو جمعية كوسوفو ونائب رئيس الحزب الديمقراطي الكوسوفي فاتمير ليماج وتسعة أعضاء سابقين في جيش تحرير كوسوفو بتهمة ارتكاب جرائم حرب مختلفة زُعِم ارتكابها ضد السكان المدنيين وأسرى الحرب، من صرب وألبان كوسوفو على حد سواء، في عام ١٩٩٩. وقد قدمت لائحة الاتهام في ٢٥ تموز/يوليه، وأعقب ذلك تقديم طلب إلى المحكمة الدستورية لتوضيح مسألة حصانة النواب في الجمعية. وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر، أصدرت المحكمة الدستورية حكمها القاضي بأن ''النواب لا يتمتعون بالحصانة من الدعاوي الجنائية فيما يتعلق بالإجراءات أو القرارات المتخذة خارج نطاق مسؤولياتهم''. وبالتالي، حكم قاضي بعثة الاتحاد الأوروبي بوضع السيد ليماج رهن الاحتجاز المنزلي لمدة شهر. وفي ٢٨ أيلول/سبتمبر، عُثر على أجيم زوغاج ميتا في إحدى حدائق دويسبرغ، في ألمانيا، وكان الشاهد الرئيسي في هذه القضية، وشاهدا يتمتع بحماية بعثة الاتحاد الأوروبي. وأصدرت شرطة دويسبرغ بيانا في ٢١ أيلول/سبتمبر قالت فيه إن تحقيقا أوليا خلص إلى أن السيد زوغاج قد انتحر، وإن مزيدا من التحقيقات ما زال جاريا.

٣١ - وفي ٣١ آب/أغسطس، اعتمدت جمعية كوسوفو قانون الدائرة الخاصة للمحكمة العليا في كوسوفو بشأن المسائل ذات الصلة بوكالة الخصخصة وقانون وكالة الخصخصة في كوسوفو. وفي ٢٢ أيلول/سبتمبر - اعتمدت الجمعية أيضا قانون إعادة تنظيم بعض المؤسسات وأصولها. وكما لوحظ في تقريري السابق، هناك شواغل جدية من ألا يؤدي هذا التشريع الجديد إلى الحد من أية مشاركة لبعثة الاتحاد الأوروبي في الإشراف القضائي على الخصخصة وحسب، وإنما أيضا إلى الإضعاف الشديد لحماية أموال الخصخصة وتعريض الأموال إلى إمكانية الاستعمال غير الملائم.

سادسا - الطوائف وعمليات العودة والمصالحة

٣٢ - أبلغت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن العودة الطوعية لـ ٢٢٠ فردا من أفراد الأقليات في الفترة بين تموز/يوليو وأيلول/سبتمبر، وبذلك بلغ مجموع العائدين ٨٢٢ شخصا خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وكان قرابة ٤٤ في المائة من العائدين البالغ عددهم ٢٢٠ شخصا من طوائف الروما الكوسوفية والأشكاليا والمصريين البلقان، و ٣٦ في المائة من صرب كوسوفو، و ١٣ في المائة من طائفة غوران كوسوفو، و ٧ في المائة من بشناق كوسوفو. وكان هناك عائدٌ واحد من سكان كوسوفو المنحدرين من الجبل الأسود. وبلغ العدد الإجمالي للعائدين طوعا من أفراد الأقليات في الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١١ ما قدره

٩٣٠ ٢٢ شخصا. وتظل عملية العودة تتسم ببطء ملحوظ. فبالمقارنة بالفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، تظهر إحصائيات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين انخفاضا كبيرا (قدره ٧٦٨ شخصا) في عدد العائدين طوعا من أفراد الأقليات. وقد عزت كلٌ من وزارة شؤون الطوائف والعائدين في كوسوفو ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين هذا الانخفاض إلى تضاؤل عدد مشروعات إعادة بناء المساكن.

٣٣ - وفي شهري تموز/يوليو وآب/أغسطس، نظمت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بالتعاون مع السلطات البلدية والمجلس الدانمركي لشؤون اللاجئين، ١٥ ''زيارة استكشاف'' لفائدة ١٥١ مشردا داخليا من الجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وصربيا وكوسوفو، وسبع ''زيارات إبلاغ'' إلى الجبل الأسود، لفائدة ٢٢٥ مشردا داخليا من كوسوفو.

٣٤ - وظلت معارضة المجتمعات المستقبلة لعودة المشردين داخليا معزولة إلى حد كبير. وردا على هذه المعارضة، تبنت السلطات البلدية المعنية نهجا تفاوضيا يقوم على الحوار مع المجتمعات المستقبلة، إضافة إلى وعد المجتمعات بإدخال تحسينات مدنية. وبناء على ذلك، أحرزت السلطات البلدية في بلدة كليني/كلينا تقدما في تذليل معارضة عودة المشردين داخليا من صرب كوسوفو إلى قريتي بوديسافتش/بوديسافتشي ودرينوفتش/درينوفاتش. وحيثما كانت الاعتراضات على العودة تقوم على أساس ادعاءات بارتكاب بعض العائدين لجرائم حرب، شجعت السلطات البلدية اللجوء إلى الإجراءات القانونية.

٣٥ - وبعد انتهاء المرحلة الأولى من مشروع ''العودة وإعادة الإدماج في كوسوفو'' في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، والتي نفذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومولتها المفوضية الأوروبية وسلطات كوسوفو ومانحون آخرون، فإن المرحلة الثانية، التي نفذها المجلس الدانمركي لشؤون اللاجئين، قد شارفت الآن أيضا على الانتهاء. ووقع الاختيار على المنظمة الدولية للهجرة لتنفيذ مرحلة ثالثة في بلديات شتيربتشي/ستريتبشي، وبارتيس/بارتس، وسوهاريك/سوفا ريكا، ونوفوبيردي/نوفو بردو. ولكن مع اقتراب الشتاء، يُنتظر ألا يبدأ البناء سوى في عام ٢٠١٢. وقد أفضت الفجوة في بناء المساكن في عام ٢٠١١، بسبب الإجراءات المطوّلة لتقديم العطاءات والموافقة عليها، إلى انخفاض حاد في عدد العائدين طوعا من أفراد الأقليات بالمقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١٠. وتطرح الاقتطاعات غير المتوقعة من ميزانية وزارة شؤون الطوائف والعائدين تحديات إضافية لعملية العودة في عام ٢٠١١.

٣٦ - وخصصت سلطات كوسوفو ٣,٥ مليون يورو من ميزانيتها لعام ٢٠١١ من أجل دعم إعادة إدماج العائدين قسرا، وهي تسعى للحصول على أموال إضافية من المجتمع

الدولي. وإضافة إلى ذلك، حثت وزارة الداخلية في كوسوفو البلديات التي لم تُنشئ بعد مكاتب بلدية لشؤون الطوائف والعائدين على أن تفعل ذلك، إذ يظل هذا الهيكل نواة تنفيذ استراتيجية إعادة الإدماج الحكومية على الصعيد المحلي. ومع ذلك، لاحظت بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا العاملة في كوسوفو، في تقريرها بشأن تقييم سياسة إعادة الإدماج الصادر في شهر أيلول/سبتمبر، أن ''تنفيذ استراتيجية الحكومة المنقحة لإعادة إدماج الأشخاص العائدين يظل يتعثر'' على الرغم من التقدم الملموس الذي أحرزته مؤسسات كوسوفو في إعداد السياسات وإنشاء آليات مؤسسية لإعادة إدماج العائدين قسرا. وخلصت البعثة في تقريرها إلى أن ضعف التعاون بين المؤسسات القائمة على المستويين المركزي والمحلي، مضافا إلى أوجه القصور في تخصيص الأموال، أدى إلى استمرار مواجهة العائدين لصعوبات في الحصول على خدمات التسجيل المدني والإسكان والرعاية الصحية والتوظيف والتعليم.

٣٧ - وتجري هذه التطورات في ظل وجود عدد متزايد من العائدين قسرا إلى كوسوفو، ويأتي أغلبهم من بلدان أوروبا الغربية. ففي الفترة بين كانون الثاني/يناير وأيلول/سبتمبر ٢٠١١، بلغ عدد العائدين قسرا ٧٦٩ ١ فردا، من بينهم ٤٤٠ شخصا من الطوائف غير المنتمية إلى الأغلبية. ويضع العدد الكبير من العائدين قسرا عبئا إضافيا على الكثير من البلديات ويؤثر على قدرتها على استقبال العائدين طوعا.

٣٨ - وتعهد عدد من البلديات بتحسين البنية التحتية في المناطق التي تقطنها طوائف الأقليات. وفي شتيربتشي/ستريتبشي، خصّصت السلطات البلدية ٣٣ في المائة من ميزانيتها البالغة ٠٠٠ ٥٦٠ يورو للاستثمار الرأسمالي في مشروعات البنية التحتية لدى طوائف الأقليات. وخصّصت بلدية فوشتري/فوشيترن ٠٠٠ ٥٠ يورو لتحسين البنية التحتية في مناطق الأقليات. وخصّصت بلدية غراتسانيتشي/غراتسانيتشا المنشأة مؤخرا، والتي يقطنها صرب كوسوفو بصفة رئيسية، ٠٠٠ ٩٢ يورو لبناء مدرسة ابتدائية لأطفال ألبان كوسوفو في قرية سوشيش/سوتشيتشا، وبدأ بناء المدرسة بالفعل.

٣٩ - وكان للحظر الذي فرضته بريشتينا على المنتجات الصربية أثرٌ على الظروف الاجتماعية الاقتصادية للصرب في كوسوفو. وقد أوجد الحظر، الذي دخل حيز النفاذ في ٢٥ تموز/يوليو، شحا في الأدوية وغيرها من الإمدادات الطبية في المراكز الصحية لصرب كوسوفو وفي الكتب المدرسية وغيرها من المواد التعليمية في مدارس صرب كوسوفو. وفي إطار دور بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو التيسيري، عملت البعثة مع الطوائف المحلية على إيجاد حلول لتلك القضايا.

٤٠ - وتظل البطالة مشكلة اجتماعية اقتصادية أساسية في كوسوفو، ولها آثار وخيمة على إدماج صرب كوسوفو وغيرهم من الأقليات. ويضاف إلى ذلك أن عدم اعتراف بعض مؤسسات كوسوفو بالدرجات العلمية والشهادات، الصادرة عن الهيئات التعليمية الصربية في كوسوفو بعد عام ١٩٩٩، يفاقم من ضيق فرص التوظيف المتاحة لصرب كوسوفو.

سابعا - التراث الثقافي والديني

٤١ - شهدت الفترة المشمولة بالتقرير تنظيم عدة أحداث هامة للكنيسة الأرثوذكسية الصربية. وفي ٢٨ آب/أغسطس، أحيا مئات المتعبدين، بمن فيهم الحجيج من صربيا، عيد الصعود الأرثوذكسي في أحداث دينية عبر أنحاء كوسوفو. وفي ٤ أيلول/سبتمبر، جرى تكريس نائب أسقف جديد تابع للبطريرك الصربي في أبرشية بيشي الأرثوذكسية الصربية. وأعيد فتح المعهد اللاهوتي التابع للكنيسة الأرثوذكسية الصربية في بريزرين في ١٩ أيلول/سبتمبر، بعد مرور اثني عشر عاما على نقل أنشطته إلى نيس. وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر، تم تكريس كنيسة صعود مريم العذراء التي أعيد ترميمها حديثا في دياكوفي/دياكوفيتشا أمام مائة من المتعبدين.

٤٢ - وبينما أفيد خلال تلك الفترة عن وقوع عدد من حوادث استهداف ممتلكات للكنيسة الأرثوذكسية الصربية، تراوحت بين السرقات في المباني الكنسية وإلقاء الحجارة على الحافلات وتدنيس المقابر، استهلت بعض البلديات مشروعات للحفاظ على تراث الكنيسة، بما في ذلك تنظيف المقابر الأرثوذكسية في بيجي/بيتش، وترميم كنيسة سفيتا كاتارينا في بلدية فوشي كوسوفي/كوسوفو بوليي، وبناء مقابر أرثوذكسية جديدة في بلدية نوفوبيردي/نوفو بردو.

٤٣ - وواصلت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو تيسير عمل لجنة تنفيذ أعمال التعمير بشأن إعادة بناء مواقع التراث الثقافي والديني الذي لحقت به أضرار أو دمر خلال أعمال العنف التي وقعت في آذار/مارس ٢٠٠٤. وعقدت اللجنة اجتماعا في ٢٦ أيلول/سبتمبر لاستعراض أعمال الصيانة الجارية في بريزرين وبيجي/بيتش. وأيد كلٌ من الكنيسة الأرثوذكسية الصربية ومعهد حماية الآثار في بلغراد بقوة الإبقاء على اللجنة بوصفها أداة للإشراف على إعادة بناء وترميم الكنائس التابعة للكنيسة الأرثوذكسية الصربية في كوسوفو.

٤٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت البعثة أيضا بتيسير أنشطة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في كوسوفو. وبناء على طلب اليونسكو،

خاطبت البعثة السلطات المحلية والكنيسة الأرثوذكسية الصربية لضمان ألا يعوق بناء محطة لضخ المياه قرب أبرشية بيتش، وهي موقع من مواقع اليونسكو للتراث العالمي، رؤية البطريركية. وأجرى عمدة بيجي/بيتش لاحقا زيارة للأبرشية لمناقشة الموضوع.

٤٥ - ويجري استعراض مشروعَيْ قانوني التراث الثقافي المتعلقين بقرية هوتسي ومادهي/فيليكا هوتشا في بلدية راهوفيتس/أوراهوفاتس وبوسط مدينة بريزرين التاريخي، بعد قراءة أولى في جمعية كوسوفو. ويواجه كلا مشروعي القانونين معارضة قوية من قِبَل السلطات البلدية في راهوفيتس/أوراهوفاتس وبريزرين، وكذلك من قِبل منظمات المجتمع المدني الألبانية التي تعتبرهما تمييزيين إزاء طائفة ألبان كوسوفو.

٤٦ - وواصلت البعثة رصد الترتيبات الأمنية التي تتخذها القوة الأمنية الدولية في كوسوفو في دير فيسوكي ديتشاني ودير ديفيتش وأبرشية بيشي. وعلى الرغم من وقوع بعض السرقات الصغرى، فلم تقع أي حوادث ذات شأن في المواقع التراثية الأرثوذكسية الأخرى الموضوعة الآن تحت حماية شرطة كوسوفو.

ثامنا - حقوق الإنسان

٤٧ - في ٢٥ آب/أغسطس، أقرت سلطات كوسوفو برنامج وخطة عمل لمكافحة العنف المترلي للفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٤. ويعالج البرنامج الافتقار إلى التعاون بين المؤسسات المعنية بالعنف المترلي، وضعف قدرات الأطراف المعنية الرئيسية، والفجوات في نظام الإحالة، وعدم توفر البنية التحتية اللازمة لدعم الضحايا. وإلى جانب محاولة إقامة آليات فعالة لمنع العنف المترلي وحماية الضحايا، يركز البرنامج أيضا على إعادة تأهيل ضحايا العنف المترلي ومقترفيه وإدماجهم.

٤٨ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١١، وفي مسعى لتحسين التعرّف على ضحايا الاتجار بالبشر وتقديم المساعدة لضحايا العنف المترلي، تم إنشاء خط نجدة مكافحة الاتجار بالبشر والعنف المترلي، والذي يديره مكتب المدعي العام. وقدمت بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا العاملة في كوسوفو الدعم لتدريب مشغِّلي خط النجدة.

٤٩ - وعلى الرغم من أن القانون يُلزم حكومة كوسوفو بتوفير مقر لمؤسسة أمين المظالم، فإن الحكومة لم تقم بذلك واضطرت المؤسسة إلى تأجير موقع في مبنى خاص. واضطرت المؤسسة للانتقال إلى موقع جديد بسبب خصخصة الموقع السابق؛ وليس من السهل على الجمهور الوصول إلى الموقع الجديد. وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، عيّنت جمعية كوسوفو خمسة نواب لأمين المظالم - ثلاثة من ألبان كوسوفو، وواحد من صرب كوسوفو،

وواحد من أتراك كوسوفو؛ وهم يشملون أربعة رجال وامرأة واحدة – يمثلون جميع طوائف كوسوفو، وذلك بعد تأخير دام لقرابة العامين. وهذه كانت الخطوة الوحيدة التي اتخذتها الجمعية حتى الآن لمعالجة الصعوبات التي تواجه المؤسسة والتي تناولها التقرير الخاص الذي قدمه أمين المظالم لرئيس الجمعية في حزيران/يونيه ٢٠١١.

٥٠ – وفي ٦ تشرين الأول/أكتوبر، نشرت لجنة منع التعذيب والمعاملة أو العقوبة اللاإنسانية أو المهينة تقريرا يعبِّر عن القلق البالغ بشأن معاملة الأشخاص في السجون ومراكز الاحتجاز السابق للمحاكمة في كوسوفو، بما في ذلك دواعي القلق بشأن الرعاية الصحية المقدمة للسجناء ومعاملة الأحداث ونزلاء مؤسسات الرعاية النفسية والاجتماعية. وأبرزت اللجنة وجود مشكلة متواصلة تتمثل في سوء المعاملة من قِبل العاملين في الشرطة والسجون، بالإضافة إلى دواعي القلق بشأن حرمان المرضى النفسيين من الحرية دون تمتعهم بالضمانات القانونية. ويستند تطبيق الاتفاقية الأوروبية لمنع التعذيب والمعاملة أو العقوبة اللاإنسانية أو المهينة في كوسوفو إلى اتفاق أبرم في عام ٢٠٠٤ بين بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ومجلس أوروبا.

تاسعا – التمثيل الخارجي والتعاون الإقليمي

٥١ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، نظمت البعثة مشاركة ممثلي كوسوفو في عديد من الاجتماعات الإقليمية على مختلف المستويات وفي مجموعة متنوعة من مجالات الأنشطة، ومن بينها الطيران والطاقة والعدل والشؤون الداخلية والزراعة، وذلك على سبيل المثال في إطار اتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى، وجماعة الطاقة، وفريق العمل للدعم التقني التابع المجلس الأوروبي والمعني بعملية الحوار الذي يقوده الاتحاد الأوربي، ومجلس إدارة مجلس التعاون الإقليمي، واللجنة التوجيهية لمرصد النقل لجنوب شرق أوروبا.

٥٢ – وقامت البعثة بدور مهم في إطار الرئاسة المشتركة بين البعثة وكوسوفو لاتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى لعام ٢٠١١ في إجراءات تسوية النزاع التي دعت إليها صربيا ردا على الحظر الذي فرضته كوسوفو على الواردات الصربية في إطار آلية ذلك الاتفاق. وفي يومي ٣ و ٤ تشرين الأول/أكتوبر، حضرت البعثة المنتدى الوزاري المشترك بين الاتحاد الأوروبي ودول غربي البلقان حول العدل والشؤون الداخلية، الذي عقد في أوهريد، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وحضره أيضا وزير العدل ونائبه ووزير الداخلية في كوسوفو. وقد نظمت المنتدى الرئاسة البولندية للاتحاد الأوروبي، وقدمت البعثة مداخلات عن مكافحة الجريمة المنظمة، بما فيها الاتجار بالبشر، والهجرة.

عاشرا – ملاحظات

٥٣ – وتمثل التطورات التي شهدها شمال كوسوفو خلال الفترة المشمولة بالتقرير مؤشرا واضحا على أن المسائل الكامنة التي لم تُحل بعد تشكل خطرا على سلام المنطقة واستقرارها. ويساورني القلق ليس بسبب تدهور الحالة الأمنية محليا وحسب، نتيجة للتطورات الأخيرة، وإنما أيضا إزاء تدهور العلاقات بين القوميات في جميع أرجاء كوسوفو، واستقطاب المواقف السياسية، واتساع الفجوة بين الطوائف شمال نهر إيبار وجنوبه. وأرى أنه، ما دامت مسائل مثل الوضع في البوابتين ١ و ٣١ بدون حل، وما دامت مسائل سيادة القانون متشابكة مع المواقف إزاء وضع الإقليم، سيظل المجتمع الدولي والسكان المحليون يواجهون خطر تصاعد التوترات واندلاع العنف الأمر الذي يجعل جميع الأطراف تواجه مستقبلا مجهولا.

٥٤ – وطوال فترة التوتر الشديد هذه في شمال كوسوفو، واصلت البعثة العمل عن كثب مع جميع الأطراف لتيسير التواصل، وتجنب نشوب أزمات جديدة، وتحديد سبل التقدم سعيا إلى ضمان الأمن والسلام في جميع أرجاء كوسوفو. ونحن نتوقع أيضا أن تقوم جميع أشكال الوجود الدولي في كوسوفو بواجباتها المكلفة بها وفقا لذلك. وينبغي توطيد الاتصال والتعاون بين جميع أشكال الوجود الدولي العاملة في إطار قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، وهي تحديدا بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو وقوة كوسوفو، على المستوى التنفيذي والاستراتيجي، بغية تحقيق أقصى قدر من الأثر من جهودها المشتركة للحفاظ على السلام والاستقرار محليا. وفي هذا الصدد، ألاحظ أيضا أن قوة كوسوفو ستواصل الاضطلاع بمسؤوليتها في كفالة حرية التنقل في جميع أرجاء كوسوفو.

٥٥ – وخلافا لفترة التقرير السابقة، لم تشهد هذه الفترة سوى تقدم محدود في الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي بين بريشتينا وبلغراد، حيث يعزى ذلك بقدر كبير إلى التطورات في الشمال. ومن المؤسف أن عملية الحوار تواجه حالة من الجمود منذ عقد آخر جلسة في أوائل شهر أيلول/سبتمبر. ورغم أن التوصل إلى اتفاق بشأن الأختام الجمركية لكوسوفو واستئناف التدفقات التجارية بين كوسوفو وصربيا يشكلان أمرا إيجابيا، فإن ما يثير القلق هو أن حالة الجمود فيما يتعلق بالنظام المتبع في البوابات الشمالية تظل تعيق الاستمرار السلس لعملية الحوار. علاوة على ذلك، يبدو أن تنفيذ بعض الاتفاقات التي تم التوصل إليها في جلسات الحوار السابقة غير مُرضٍ، حيث أن الأفرقة العاملة المعنية بالتنفيذ لم تحرز سوى تقدم محدود حتى الآن.

٥٦ - وفي ضوء ما تقدم، أدعو بريشتينا وبلغراد، وكذلك الطوائف في الإقليم، إلى التحلي بضبط النفس والصبر ومواصلة إظهار الثقة في عملية الحوار. وإنني أشعر بالتفاؤل للجهود التي بذلها الجانبان مؤخرا للتخفيف من حدة اللغة المستخدمة إزاء الشمال، وأكرر الإعراب عن موقفي أن الأمر يعود للجانبين في إبداء التزامهما الكامل بالحوار والمصالحة عوضا عن النزوع إلى الأعمال الفردية أو العنف أو استخدام القوة. وسأواصل التشديد بقوة على أن المسائل الحساسة المتصلة بشمال كوسوفو لا يمكن أن تحل سوى بالوسائل السلمية، مع مراعاة آراء الطوائف محليا.

٥٧ - ويحدوني الأمل أيضا في أن يبعث أعضاء مجلس الأمن برسالة واضحة إلى كل من بريشتينا وبلغراد بتولي المسؤولية عن تخفيف حدة التوتر والحيلولة دون تجدد العنف في شمال كوسوفو. وينبغي أن يكون هدفنا الأول هو مواصلة تهيئة الظروف من أجل الحل السلمي للمسائل المعلقة التي طال أمدها. ومن ثم فإنني أحث جميع الأطراف على تيسير استئناف الحوار وأشدد على أن الأمم المتحدة تظل ملتزمة بدعم أي جهود تُبذل لتهيئة الظروف الملائمة في هذا الصدد.

٥٨ - وفي شهر تشرين الأول/أكتوبر، قمت بتعيين السيد فريد ظريف من أفغانستان ليحل محل السيد لامبيرتو زانيير من إيطاليا بصفته ممثلي الخاص لكوسوفو ورئيسا لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وأعرب عن ثقتي الكاملة في قيادة السيد ظريف وقدرته على التعامل مع جميع الجوانب، وهو ما ثبت خلال عمله في البعثة بصفته ممثلي الخاص بالنيابة في شهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر. وأدعو جميع الجهات المعنية إلى تقديم كامل دعمها له وتعاونها معه. وأود أيضا أن أشيد بموظفي البعثة على عملهم وعلى التزامهم المستمر بأهداف الأمم المتحدة.

٥٩ - وختاما أعرب عن الامتنان لشركاء الأمم المتحدة العاملين معها منذ زمن طويل في كوسوفو، أي الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وكذلك لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، لما تقدمه تلك الجهات من دعم للبعثة وما تبديه من تعاون معها.

المرفق الأول

تقرير موجه إلى الأمين العام من الممثلة السامية للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي عن أنشطة بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو

(الفترة المشمولة بالتقرير من ١٦ تموز/يوليه إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١)

١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١

١ - موجز

واصلت بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو تنفيذ ولايتها في رصد وتوجيه مؤسسات كوسوفو وتقديم المشورة إليها وسط تطورات خطيرة تتصل بالحالة الأمنية، من بينها اندلاع أعمال العنف في بعض الأحيان في شمال كوسوفو الذي يتألف أساسا من صرب كوسوفو. وأدت تدابير المعاملة بالمثل التي نفذتها حكومة كوسوفو ضد صربيا والبوسنة والهرسك في أواخر تموز/يوليه ردا على حظر طويل الأمد فرضه كل من البلدين على المنتجات المستوردة من كوسوفو إلى سلسلة من الأحداث الأمنية التي أقلقت البعثة، مما حدا بها إلى نشر وحدات شرطة إضافية في الشمال، مع مواصلة الدعوة إلى حل الخلافات عن طريق عملية الحوار الجارية. وتضمنت الاتفاقات التي تلت ذلك والتي تم التوصل إليها بين بريشتينا وبلغراد إشراك بعثة الاتحاد الأوروبي في تنظيم تنفيذ نظام أختام الجمارك الذي تم الاعتراف المتبادل به، من بين جملة أمور. واستلزمت متابعة هذه العملية مزيدا من التحديات الأمنية في صورة حواجز واحتجاجات وأعمال عنف في بعض الأحيان في الشمال. ومع أن اهتمام البعثة ظل مركزا على شمالي كوسوفو، فقد واصلت أنشطتها الأوسع نطاقا المتمثلة في دعم تعزيز مؤسسات سيادة القانون في كوسوفو وإصلاحها، إلى جانب إجراء تحقيقات مهمة ومحاكمة أشخاص ضالعين في جرائم حرب، وفساد، وجريمة منظمة.

٢- أنشطة بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو في الفترة من تموز/يوليه إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١

لمحة عامة

يبلغ قوام بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو حالياً ٢ ٧٨٠ موظفاً (١ ٥٩٨ موظفاً دولياً و ١ ١٨٢ موظفاً محلياً). وما زال الرصد والتوجيه وإسداء

المشورة لدعم مؤسسات كوسوفو هو المهمة الرئيسية للبعثة والتي تشكل الجانب الأكبر من عملها اليومي، على الرغم من قيامها، حسب المقتضى، بمهامها التنفيذية التي تحظى في المعتاد بالقدر الأكبر من اهتمام الجمهور.

وقد أوردت البعثة في تقرير مقدم في آب/أغسطس تفاصيل التقدم المحرز في توفير الرصد والتوجيه وإسداء المشورة إلى مؤسسات سيادة القانون في كوسوفو على مدار العامين الماضيين، وذلك بسبل من بينها قياس سلسلة من النقاط المرجعية التقنية مقارنة بخطوط الأساس المحددة في عام ٢٠٠٩. وقد تبين أن شرطة كوسوفو قد حققت نجاحا ملحوظا في الاضطلاع بمزيد من المهام وإجراء إعادة هيكلة تنظيمية جيدة التخطيط، في حين أن جمارك كوسوفو حافظت على مستوى جيد من الأداء وواصلت تحديث إجراءاتها بمساعدة من بعثة الاتحاد الأوروبي. وفي ١٩ أيلول/سبتمبر، بدأ تشغيل نظام إدارة الحدود المتوافق مع نظام الاتحاد الأوروبي في أنحاء كوسوفو، مما يمثل تتويجا للجهود التعاونية التي بذلتها بعثة الاتحاد الأوروبي والمفوضية الأوروبية وشرطة الحدود في كوسوفو من أجل تحديث ضوابط مراقبة الحدود وتحسين السلامة والأمن في نقاط دخول كوسوفو. ويتواصل تدعيم نظام العدالة في كوسوفو وإصلاحه؛ وقد اعتُمدت قوانين ذات أهمية قصوى لإتمام الهيكل الأساسي للعدالة في كوسوفو، ومازال التقدم جاريا في بناء كفاءة المجلس القضائي لكوسوفو ومجلس الادعاء العام فيها، وتعزيز استقلالهما. وفي الآونة الأخيرة، شرعت بعثة الاتحاد الأوروبي في مشروع لتقديم الدعم إلى الاستراتيجية الخمسية لتكنولوجيا المعلومات التي يضعها المجلس القضائي لكوسوفو من أجل تنفيذ نظم إلكترونية أكثر كفاءة لإدارة القضايا في محاكم كوسوفو. وقد أجرى المدعون العامون التابعون لبعثة الاتحاد الأوروبي اجتماعات توجيه فردية مع النظراء المحليين من أجل المساعدة على تحسين فعالية ونطاق التعاون والمشورة. وقدمت البعثة إسهامات مهمة من أجل ضمان صدور قوانين جديدة من جمعية كوسوفو.

شمال كوسوفو

شهدت الفترة المشمولة بالتقرير عددا من الأحداث في شمال كوسوفو، حيث تصمِم الهياكل التي تساندها صربيا على مقاومة أية تحركات تعتبر اعترافا بسلطة المؤسسات القائمة في بريشتينا. وكان أحد مصادر التوتر المستمرة في الفترة من نيسان/أبريل إلى تموز/يوليه هو تناوب قادة شرطة كوسوفو في المركز والبوابات في الشمال، وإيقاف ضباط صرب كوسوفو الذين رفضوا أوامر من شرطة كوسوفو في بريشتينا، وفصلهم عقب ذلك. وما زالت مسألة قادة الشرطة دون حل.

وفي ٢٠ تموز/يوليه، أصدرت الحكومة قرارا بشأن تدابير جمركية للمعاملة بالمثل ضد صربيا والبوسنة والهرسك، يحظر استيراد السلع التي تحمل أختام الجمارك الصربية ويفرض ضريبة قدرها ١٠ في المائة على السلع المستوردة من البوسنة والهرسك. وقد فرضت البوسنة والهرسك ضريبة ما زالت سارية بنسبة ١٠ في المائة، وحظرت صربيا استيراد سلع كوسوفو منذ عام ٢٠٠٨. وبدأت سلطت جمارك كوسوفو في تنفيذ تلك السياسة فورا في نقاط العبور الحدودية في أنحاء كوسوفو باستثناء البوابتين ١ و ٣١ اللتان يعمل بهما أفراد بعثة الاتحاد الأوروبي في الشمال. وفي ٢٥ تموز/يوليه، قررت سلطات بريشتينا من جانب واحد إرسال وحدات خاصة من شرطة كوسوفو معنية بالعمليات الإقليمية إلى البوابتين ١ و ٣١ لإنفاذ لوائح الجمارك بأنفسهم، مما أدى إلى احتجاجات وقطع للطرق وتبادل للنيران بين وحدات شرطة كوسوفو وصرب كوسوفو، ونجم عن ذلك إصابات بكل من الجانبين ووفاة أحد أفراد شرطة كوسوفو. وبينما عملت بعثة الاتحاد الأوروبي مع الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي وقائد قوة كوسوفو من أجل إدارة الحالة الأمنية والاتصال بالممثلين المحليين في الشمال وبالمسؤولين في كوسوفو وبلغراد، استمرت الأحوال الأمنية في التدهور. وفي ٢٧ تموز/يوليه، اجتاح حشد من صرب كوسوفو البوابة ١ وأضرم فيها النيران، مما زاد حدة الحالة وأدى إلى أن تتولى القوة الدولية في كوسوفو السيطرة العسكرية على البوابات بصورة مؤقتة.

وطوال تلك الفترة المتسمة بزيادة المواجهات، دعت بعثة الاتحاد الأوروبي إلى اتخاذ الحوار بين بريشتينا وبلغراد وسيلة لحل الخلاف التجاري، مع المضي قدما على أساس أن كوسوفو تعتبر حيزا جمركيا واحدا، سواء في لوائح الممثل الخاص للأمين العام وفقا لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) أو في تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (انظر الوثيقة S/2008/692، الفقرة ٣٥). ورسالة الرئيس الصربي بوريس تاديتش المؤرخة ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ (S/2008/354). وفي ٢ أيلول/سبتمبر، وافقت بلغراد وبريشتينا في إطار الحوار الذي يرعاه الاتحاد الأوروبي على أن تعترف بلغراد بالخاتم الحالي لجمارك كوسوفو وأن تتخلى كوسوفو في مقابل ذلك عن حظرها المفروض على السلع المختومة بخاتم صربيا (وأنهت البوسنة والهرسك أيضا حظرها المفروض على السلع المختومة بخاتم كوسوفو). وانتهى احتلال قوة كوسوفو المؤقت للبوابتين ١ و ٣١ في ١٦ أيلول/سبتمبر، وعقب ذلك قامت بعثة الاتحاد الأوروبي في إطار ولايتها التقنية المتصلة بسيادة القانون بإعادة الانتشار في البوابتين مع عدد قليل من شرطة كوسوفو وجمارکها ومع وجود كبير لقوة كوسوفو لضمان بيئة سليمة وآمنة. وما زال هذا الانتشار قائما، حيث ظلت البوابتان ١ و ٣١ مفتوحتين للتنقل مع صربيا، وظلت قوة كوسوفو تحمي محيط مناطق

البوابتين. ولكن حرية الحركة ما زالت تعرقلها سلسلة من حواجز الطرق التي وضعتها جهات محلية في شمالي كوسوفو تعارض تنفيذ الاتفاق بين بريشتينا وبلغراد، وتمنع تلك الحواجز الحركة عبر البوابتين وطرق الوصول الأخرى المتجهة نحو الشمال والقادمة منه، وتشتبك تلك الجهات أحيانا مع أفراد قوة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو.

وقد شدد رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي باستمرار على أن أعمال العنف غير مقبولة وأن البعثة ستقوم بالتحقيق فيها وملاحقة مرتكبيها. ويوجد للبعثة الأوروبية وجود قوي من الشرطة عند البوابتين، وهي تواصل القيام بدوريات في الشمال كلما أمكن ذلك عمليا، مع المضي قدما في إجراء التحقيقات الجنائية المتصلة بإحراق البوابة ١ وبأحداث العنف والتخويف حينما تحدث. وتواصل محكمة ميتروفيتشي/ميتروفيتشا المحلية نظر القضايا.

جرائم الحرب

واصلت بعثة الاتحاد الأوروبي إجراء التحقيقات والملاحقات في القضايا التي تنطوي على جرائم حرب، حيث جرى توجيه الاتهام وإصدار الأحكام في محاكمات عدة متهمين بارزين. وبدأت محاكمة ما يسمى ''غيتشي'' في آذار/مارس بتوجيه من محكمة ميتروفيتشي/ميتروفيتشا المحلية، وانتهت في ٢٩ تموز/يوليه حيث أصدر فريق من بعثة الاتحاد الأوروبي والقضاة المحليين حكما بإدانة المتهمين، وقضت بسجنهم لمدد تتراوح بين ٦ سنوات و ١٥ سنة (مع الحكم بالسجن لمدة ١٥ سنة على المتهم الرئيسي، ثابت غيتشي). وبناء على الأدلة على القتل وإساءة معاملة السجناء في معسكر سجون تابع لجيش تحرير كوسوفو في ألبانيا خلال نزاع كوسوفو في الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩، تبين أن المتهمين قد ارتكبوا جرائم حرب. وقد ثبت أن شهادات مهمة بالفيديو جرت عن طريق وصلات فيديو نظمتها وحدة أمن الشهود التابعة للبعثة الأوروبية بدون الإفصاح عن الهوية كانت مفيدة للغاية في القضية، إلى جانب اختصاص البعثة بتلك الجرائم المرتكبة في ألبانيا.

وواصلت بعثة الاتحاد الأوروبي التحقيق مع وزير المواصلات والاتصالات السابق، فاتمير ليماج، إلى جانب تسعة آخرين من أعضاء جيش تحرير كوسوفو الذين قبض عليهم في آذار/مارس. ويُعتقد أن المتهمين قد ارتكبوا جرائم حرب في كوسوفو في عام ١٩٩٩، في سجن مؤقت، تعرض فيه المحتجزون لظروف غير إنسانية وتعذيب وضرب، أدى في بعض الأحيان إلى وفاتهم. وفي ٢٥ تموز/يوليه، قدم المدعون العامون بمكتب الادعاء الخاص التابع للبعثة الأوروبية لائحة اتهام ضد الفريق، وأكد قاض من بعثة الاتحاد الأوروبي من محكمة بريشتينا المحلية الاتهام في ٢٦ آب/أغسطس، وأحال القضية إلى المحاكمة ابتداء من ٩ تشرين

الثاني/نوفمبر. وعقب استفسارات قدمتها البعثة بشأن حصانة أعضاء مجلس كوسوفو من الاعتقال، أحالت حكومة كوسوفو المسألة إلى محكمة كوسوفو الدستورية، التي حكمت في ٢٠ أيلول/سبتمبر بأن أيا من رئيس الوزراء والأعضاء الآخرين في الحكومة ليس محصنا من الملاحقة الجنائية على الأفعال التي ترتكب خارج نطاق واجباته، وأنه يمكن القبض عليهم أو احتجازهم. وأتاح ذلك القرار للبعثة الأوروبية مواصلة نظر القضية دون الحاجة إلى التعامل مع ادعاء بالحصانة من فاتمير ليماج، وقد وُضِع رهن الاحتجاز المترلي في ٢٢ أيلول/سبتمبر. وقد وُجد أجيم زوغاي، وهو شاهد في القضية، ميتا في ألمانيا في ٢٨ أيلول/سبتمبر، حيث قررت السلطات الألمانية أن سبب الوفاة هو الانتحار.

وفي ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١١، أعلنت بعثة الاتحاد الأوروبي أن كلينت وليامسون من الولايات المتحدة قد اختير ليرأس الادعاء العام لفرقة العمل للتحقيقات الخاصة التي أعيدت تسميتها. وسيتولى مهام عمله في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. وتواصل فرقة العمل التحقيق المبدئي الذي أطلقته بعثة الاتحاد الأوروبي في ٢٧ كانون الثاني/يناير في الادعاءات الواردة في تقرير المقرر الخاص لمجلس أوروبا، السناتور ديك مارتي، المعنون ''التحقيق في ادعاءات بمعاملة غير إنسانية للناس واتجار غير مشروع بالأعضاء البشرية في كوسوفو''. ويوجد مقر لفرقة العمل، التي تتألف من موظفين دوليين فقط، في بريشتينا وفي بروكسل.

الفساد

واصلت بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو العمل عن كثب مع المدعين العامين في كوسوفو لتحديد قضايا الفساد الرئيسية وترتيبها حسب الأولوية ومتابعتها قضائيا. ففي منتصف تموز/يوليه، أيدت لجنة مشتركة بين قضاة كوسوفو وقضاة بعثة الاتحاد الأوروبي في المحكمة العليا لكوسوفو قرار الإدانة والحكم الصادرين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ بحق الرئيس الأسبق لجمعية كوسوفو، نيكسهات داتشي، الذي كان قد استأنف تلك الإدانة أمام المحكمة المحلية لبريشتينا. وفي ٥ تشرين الأول/أكتوبر، أجرت بعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون عملية تفتيش واعتقال كبرى في إطار تحقيق في تلاعب بإجراءات الشراء استهدف شرطة كوسوفو، بقيادة أحد المدعين التابعين للبعثة في مكتب المدعين الخاصين في جمهورية كوسوفو. واعتُقل ستة أشخاص، من بينهم موظفو أعمال، وموظفون في إدارة شرطة كوسوفو وموظفان تابعان لوزارة الداخلية. وقد أذِن بعمليات التفتيش والاعتقال تلك قاضي تحقيق تابع لبعثة الاتحاد الأوروبي وأيدتها وزارة الداخلية وشرطة كوسوفو.

وبموازاة مع التحقيقات الجارية في جرائم الحرب المتقدمة الذكر، انطلق التحقيق فيما يتعلق بقضية وزير النقل والاتصالات السابق، فاتمير ليمايج، حيث تولّى في إطارها

مدّعون من مكتب المدعين الخاصين في جمهورية كوسوفو، إجراء مقابلات معه يومي ٢٠ و ٢١ أيلول/سبتمبر ويومي ١٠ و ١٢ تشرين الأول/أكتوبر.

وتواصل البعثة، إلى جانب عمليات التحقيق في قضايا شخصيات مرموقة، الاضطلاع بالرصد وتقديم التوجيه والدعم بإسداء المشورة لمؤسسات كوسوفو. واستأنفت بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون برنامجها للدورات التدريبية وحلقات العمل ومدته ١٢ شهرا لصالح كوسوفو، وبدأ قضاة البعثة في ٢٨ حزيران/يونيه توجيه تعليمات للمدعين والمحققين في كوسوفو بشأن مصادرة الأصول المتأتية من الأنشطة الإجرامية. ويهدف البرنامج إلى الاستفادة من صلاحيات المصادرة المستمدة من القوانين القائمة ليجعل منها أداة معيارية في مجال مكافحة الجريمة المنظمة والفساد وفي الوقت ذاته تمهيد الطريق أمام إعمال التشريعات الجديدة في المنطقة. وفي أيلول/سبتمبر، نظمت البعثة اجتماع مائدة مستديرة لمناقشة تأثير الفساد في حياة النساء، شارك فيه رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون، والوزراء والمسؤولون الحكوميون في كوسوفو، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ومنظمات غير حكومية.

الجريمة المنظمة

انطلقت في ٤ تشرين الأول/أكتوبر محاكمة المتهمين التسعة في ما يسمى بقضية ميديكوس، التي كان قد بدأها في الأصل أفراد تابعون لشرطة كوسوفو وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في حزيران/يونيه أمام المحكمة المحلية لبريشتينا، وهم يواجهون تُهما تتعلق بالاتجار بالأعضاء البشرية وبالبشر، والجريمة المنظمة، وممارسة أنشطة طبية غير مشروعة، وإساءة استخدام صلاحيات المنصب الرسمي. وجرى في ٥ تشرين الأول/أكتوبر الاستماع إلى إفادة الشاهد المتمتع بالحماية المشار إليه بالرمز ''AK'' وتستمر المحاكمة. واستمرت أيضا المحاكمات والتحقيقات ضد متهمين يواجهون تُهما، من بين تهم أخرى، بالضلوع في الجريمة المنظمة وتهريب المهاجرين، شارك فيها قضاة ومدعون تابعون للبعثة الأوروبية المعنية بسيادة القانون.

وتواصلت أيضا التحقيقات والإجراءات القضائية في أنشطة الجريمة المنظمة في شمال كوسوفو، رغم وجود الحواجز والاحتجاجات التي تُنظم من حين لآخر وغير ذلك من العوائق المقيدة لحرية التنقل. وأصدر قضاة في محكمة ميتروفيتشي/ميتروفيتشا قرارات تمهيدية بشأن تمديد التحقيقات وتمديد احتجاز مشتبه فيه خاضع للتحقيق لاتهامه بتهريب بضائع.

وافق عليه زافييه بو دي مارناك
رئيس البعثة

المرفق الثاني

تكوين وقوام عنصر الاتصال العسكري في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١)

البلد	العدد
ألمانيا	١
غانا	١
إيطاليا	١
تركيا	١
رومانيا	١
باكستان	١
أوكرانيا	١
المجموع	**٧**

المرفق الثالث

تكوين وقوام عنصر الشرطة في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

(حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١)

البلد	العدد
الجمهورية التشيكية	١
الدانمرك	١
النرويج	١
بولندا	١
البرتغال	١
رومانيا	١
إسبانيا	١
أوكرانيا	٢
المجموع	**٩**

الخريطة

UNMIK
October 2011
Operational boundary
International boundary
National capital
Republic capital or provincial capital
Town, village
Mountain pass
Major road
Secondary road
Railroad
0 5 10 15 20 25 km
0 5 10 15 mi
HUNGARY
CROATIA
ROMANIA
Belgrade
BOSNIA AND HERZEGOVINA
SERBIA
MONTENEGRO
KOSOVO
BULGARIA
ADRIATIC SEA
ITALY
ALBANIA
THE FORMER YUGOSLAV REPUBLIC OF MACEDONIA
GREECE
SERBIA
MONTENEGRO
Kosovo
ALBANIA
THE FORMER YUGOSLAV REPUBLIC OF MACEDONIA
HQ Regional
MLT North
Kosovska Mitrovica
HQ UNMIK
HQ MLC
MLT
Priština
Uršće
Rataje
Grčak
Aleksandrovac
Jošanička Banja
Brus
Razbojna
Pavlica
Lepenac
Raška
Blace
Trbunje
Rudnica
Toplica
Mercez
Trijebine
Požega
Banja
Budevo
Novi Pazar
Dren
Kuršumlija
Sočanica
Zirče
Raska
Prepolac
Tutin
Banjska
Trpezi
Ibar
Lece
Lebane
Rožaj
Batlava
Medveda
Lužane
Tulare
Istok
Rakoš
Vučitrn
Ravna Banja
Srbica
Vitomirica
Obilić
Peć
Zlokućane
Kosovo Polje
Ogošte
Plav
Streoc
Janjevo
Dečani
Vlaški Drenovac
Odanovce
Lipljan
Beli Drim
Bujanovac
Tropojë
Ponoševac
Ratkovac
Štimlje
Gnjilane
Bajram Curri
Đakovica
Orahovac
Suva Reka
Požaranje
Zegra
Biljača
Urosevac
Zrze
Preševo
Lek Bibaj
Pac
Damnjane
Velika Krusa
Pirane
Štrpce
Kačanik
Tabanovce
Iballë
Zahrisht
Krumë
Prizren
Žur
Komonovo
Tearce
Dragaš
Selce
Đorge Petrov
Tetovo
Skopje
Restelica
Kamenjane
Dračevo
Zelenikovo
Vrapcište
Brodec
Gostivar
HQ UNMIK UNMIK HQ
HQ MLC Military Liaison Component HQ
MLT Military Liaison Team
UNMIK perimeter of operations
The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.
Map No. 4133 Rev. 47 UNITED NATIONS
October 2011
Department of Field Support
Cartographic Section